الأمانة العامة
القطاع الاجتماعي

كلمة

سعادة السفيرة فائقة سعيد الصالح

الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية

رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية

في

الاجتماع العام رفيع المستوى بشأن

"الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية"

نيويورك : 25 سبتمبر 2013

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو
معالي السيد بان كي مون - السكرتير العام للأمم المتحدة،
أصحاب معالي الوزراء
أصحاب السعادة ممثلي الدول الأعضاء
أصحاب السعادة ممثلي منظمات الأمم المتحدة المتخصصة
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

اسمحوا لي بدءً أن أتوجه باسم جامعة الدول العربية وأمينها العام الدكتور نبيل العربي، بالشكر إلى الأمم المتحدة على جهودها المقّدرة لتحقيق الأهداف التنموية للألفية ودعمها المتواصل للدول العربية وخاصة الأقل نمواً منها، ولا يفوتني أن أتوجه بشكر خاص إلى كافة الشركاء الدوليين اللذين يشاركون معنا اليوم في اجتماع نحسبه أهم الاجتماعات التي عقدت في إطار تنفيذ أهداف الألفية، فيعقد اجتماعنا اليوم ولا يتبقى سوى عامين على تنفيذ التزام دولي تنموي شكل نقلة نوعية في وضع الأطر والخطط اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وإننا على ثقة من أن اجتماعنا هذا سوف يشكل فرصة موضوعية ومسؤولة لتقييم ما حققناه من تقدم حول تنفيذ الأهداف التنموية للألفية والتغلب على الصعوبات التي حالت دون التنفيذ الكامل لجمل الأهداف، بما يمكن من استكمالها بحلول عام 2015، ولنرسي أيضاً المبادئ والتوجهات العامة للأولويات المطلوبة للتنمية بعد عام 2015.

السيد الرئيس،

خطت الدول العربية خطوات هامة وحققت إنجازات مقدّرة لتنفيذ أهداف الألفية، وهي معروضة أمام اجتماعكم هذا في التقرير العربي حول الأهداف التنموية للألفية، الذي تم إعداده بالتعاون مع الأمم المتحدة تحت عنوان "مواجهة التحديات ونظره لما بعد 2015"، واسمحوا لي أن أشير بعجالة إلى ما أوضحه التقرير، من أن قضايا التنمية في المنطقة العربية لا يمكن معالجتها في معزل عن الواقع الراهن وأنه مع استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين لا تزال المنطقة العربية ترزح تحت احتلال هو الوحيد المتبقي في التاريخ الحديث والحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فيها لا تزال رهينة حالات مستجدة من الصراع وعدم الاستقرار، فقد تم إعداد هذا التقرير في فترة حافلة بالتغيرات السياسية والاجتماعية، وأن أي خطة إنمائية لما بعد 2015 لن تحقق الفاعلية المرجوة ما لم يتردد فيها صدى صوت الملايين من العرب اللذين نادوا وما زالوا بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ورغم التحديات الكبرى على جسامتها لا تحجب الأمل في المستقبل، فمنطقتنا العربية لديها موارد وإمكانيات أهمها ثروة من الطاقات الشابة وإرادة اندفعت تجلياتها واضحة في الشوارع والساحات، فإذا ما استثمرت هذه الطاقة تحولت إلى محركاً للتغيير وأساساً لبناء اقتصاديات قوية، ومجتمعات وأوطان منيعة تملك مقومات الازدهار في المستقبل.

كما أوضح التقرير أن أي تنمية شاملة ومستدامة ما بعد 2015، يستلزم أن تتصدى لأوجه عدم المساواة بين البُلدان وداخلها وللدول العربية حوافز هامة تدفعها إلى السعي لتحقيق التكامل، فالحد من التأثر من العوامل الخارجية يتطلب عملاً مشتركاً بين بُلدان المنطقة لمواجهة التحديات المشتركة، وهذا يتطلب إرادة سياسية قوية للتشارك في القوة والتغلب على الضعف وتخفيف الأعباء وتوسيع الآفاق والفرص، وتحويل التباين إلى إمكانيات وفرص للتعاون والتكامل، كما يتطلب تحقيق التنمية البشرية المنصفة اعتماد نهج متوازي يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وستجدون سيدي الرئيس في هذا التقرير معلومات مفصلة حول ما حققته المنطقة العربية حتى اليوم في مسيرتها نحو بلوغ الأهداف التنموية للألفية، كما وضع مقترحات للمضي قدماً في تحقيق تلك الأهداف بحلول عام 2015 مع التركيز على الدول العربية الأقل نمواً والدول التي تواجه صراعات، فضلاً عن تصور لبلورة أولويات المنطقة العربية للتنمية بعد عام 2015، التي وضعتها القمة العربية التنموية الثالثة في الرياض مطلع العام الجاري، وأود أن أعرب هنا عن شديد أملي في أن تجد توصيات هذا التقرير سبيلها للتنفيذ بما ينعكس إيجاباً على المواطن العربي ويحسن من وضعه الإنساني ويحافظ على كرامته ويؤمن له أمنه ووئامه المجتمعي.

السيد الرئيس،

إن لدى المنطقة العربية إرادة سياسية جادة على أعلى مستويات اتخاذ القرارات لتحقيق التنمية الشاملة في المنطقة، وقد عبرت عن هذه الإرادة قرارات القمم العربية الخاصة بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وقد تم تتويج تلك الإرادة بتخصيص قمة عربية تنموية تعقد لمناقشة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية مرة كل عامين، وعقدت هذه القمة بالفعل في دورات ثلاثة بدأت عام 2009 في الكويت ثم عام 2011 في شرم الشيخ، وأخيراً بداية العام الجاري في الرياض، ووضعت هذه القمم التي مثلت نقلة نوعية في العمل العربي المشترك في المجال التنموي، أُطراً وبرامجاً لتنفيذ أهداف الألفية من خلال نماذج متكاملة تتعاون فيها الدول الأعضاء مع كافة الشركاء الدوليين والإقليميين والأمم المتحدة والمجتمع المدني، ومن المنتظر أن تقر القمة العربية التنموية الرابعة المزمع عقدها في شهر يناير عام 2015 في الجمهورية التونسية، خطة التحرك العربي لأهداف التنمية بعد 2015 والجاري الإعداد لها من قبل كافة أجهزة جامعة الدول العربية وفي مقدمتها المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة ومنظمات المجتمع المدني العربي، وفي ضوء ما سيتم الاتفاق عليه في اجتماعنا هذا حول أجندة التنمية المرتقبة، وكذلك في ضوء نتائج اجتماع ريو +20.

في نهاية كلمتي أود أن أتوجه بالشكر مجدداً إلى الأمم المتحدة وكافة الشركاء على جهودهم المقدّرة لدعم الدول العربية.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته